

استراتيجيات التعلم الخدمي كآلية لتحسين جودة التكوين الجامعي وتحضير الطلبة لعالم
الشغل : دراسة ميدانية بجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي.

Service-Learning Strategies as a Mechanism to Improve the Quality of
University Education and Prepare Students for the Labor Market: A Field Study
at Larbi Ben M'hidi University - Oum El Bouaghi -

Dr. HADEF Soumia

^{1*}د. هادف سومية

¹ جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي -

soumia.hadef@univ-oeb.dz

تاريخ النشر: 2025/12/15

تاريخ القبول: 2025/11/24

تاريخ الاستلام: 2025/06/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى إسهام استراتيجيات التعلم الخدمي في تحسين جودة التكوين الجامعي من خلال تحضير الطلبة للاندماج في عالم الشغل. ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج الوصفي واستخدام مقياس وزع على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 350 طالبا من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي .

تهدف هذه الدراسة إلى استقصاء مدى إسهام استراتيجيات التعلم الخدمي في تحسين جودة التكوين الجامعي من خلال تحضير الطلبة للاندماج في عالم الشغل. ولتحقيق هذا الهدف، تم اعتماد المنهج الوصفي واستخدام مقياس وزع على عينة عشوائية بسيطة مكونة من 350 طالبا من كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي .

كشفت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي في جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- منخفض. كما توصلت الدراسة الحالية إلى أن دور الأستاذ الجامعي في تفعيل استراتيجيات

* المؤلف المرسل: هادف سومية ، الإيميل: soumia.hadef@univ-oeb.dz

التعلم الخدمي ضعيف. إضافة إلى ذلك، نقص وعي الطلبة ومحدودية استفادتهم من إعلام الجامعة حول استراتيجيات التعلم الخدمي، ما يعكس ضعف قنوات الإعلام والتواصل التي تؤهل الطلاب لفهم أهمية هذا النمط من التعلم في تحضيرهم المهني. وأن البرامج التعليمية تفتقر إلى مكونات تطبيقية ومواد تدعم تطوير الكفاءات المهنية. ما يشير إلى وجود فجوة بين الأهداف النظرية لهذه الاستراتيجيات ومستوى تجسيدها العملي داخل المؤسسة الجامعية. وتكمن أهمية هذه النتائج في إبراز الحاجة الملحة إلى تبني استراتيجيات التعلم الخدمي كآلية تربوية لتعزيز جاهزية الطلبة لعالم الشغل، من خلال اقتراح إدماجه ضمن المناهج الدراسية، وتنظيم دورات تدريبية للأساتذة، وتفعيل خدمات التوجيه المهني داخل الجامعة. الكلمات المفتاحية: استراتيجيات التعلم الخدمي، تحسين جودة التكوين الجامعي، تحضير الطلبة لعالم الشغل.

Abstract:

This study aims to investigate the extent to which Service-Learning strategies contribute to improving the quality of university education by preparing students for integration into the job market. To achieve this goal, the descriptive approach was adopted, and a scale was used and distributed to a simple random sample consisting of 350 students from the Faculty of Human and Social Sciences at Larbi Ben M'hidi University in Oum El Bouaghi.

The study results revealed that the level of application of Service-Learning strategies at Larbi Ben M'hidi University – Oum El Bouaghi is low. The current study also concluded that the role of the university professor in activating Service-Learning strategies is weak. Additionally, there is a lack of student awareness and limited benefit from the university's information regarding Service-Learning strategies, which reflects the weakness of the information and communication channels that qualify students to understand the importance of this mode of learning in their professional preparation. Furthermore, the educational programs lack practical components and materials that support the development of professional competencies. This indicates a gap between the theoretical objectives of these strategies and the level of their practical implementation within the university institution.

The significance of these results lies in highlighting the urgent need to adopt Service-Learning strategies as an educational mechanism to enhance students' readiness for the job

market, by proposing its integration into the curricula, organizing training courses for professors, and activating career guidance services within the university.

Keywords: Service-Learning Strategies, Improve the Quality of University Education, Prepare Students for the Labor Market

مقدمة:

لقد تجاوز الدور المنوط بالجامعات في العصر الحديث الوظيفة التقليدية المتمثلة في نقل المعرفة النظرية، ليصبح محركاً أساسياً للتنمية الشاملة. فلم تعد المؤسسات الأكاديمية مجرد قاعات للتدريس، بل أضحت ركيزة مجتمعية تعنى بتخريج كفاءات لا تكتفي بالإلمام العلمي فحسب، وإنما تمتلك أيضاً القدرة على التكيف مع التغيرات المتسارعة في بيئة العمل والمساهمة الفاعلة في حل مشكلات المجتمع. إن العلاقة بين مخرجات التعليم العالي وعالم الشغل هي المؤشر الحقيقي على نجاعة النظام التعليمي وجودته. (بهجات، الجندي، عوض، ومحمود، 2018).

من هذا المنطلق، يبرز استراتيجيات التعلم الخدمي كإحدى الاستراتيجيات التعليمية الأكثر فاعلية لترسيخ هذا الدور التكاملي. فاستراتيجيات التعلم الخدمي يمثل جسراً يربط النظرية بالتطبيق، حيث يدمج الأنشطة الخدمية المجتمعية الهادفة ضمن المناهج الأكاديمية. وهذا الدمج لا يكسب الطالب المعارف التطبيقية الضرورية وحسب، بل ينمي لديه أيضاً المهارات المهنية والمدنية الضرورية كالقيادة، وحل المشكلات، والعمل الجماعي، ليصبح بذلك خريجاً مؤهلاً ومسؤولاً اجتماعياً. (آل سالم، 2016).

إن أهمية هذا الموضوع لم تقتصر على الطرح النظري وحسب، بل حظيت باهتمام بحثي واسع على الصعيدين العربي والدولي. فقد أشارت دراسات عربية عديدة منها دراسة (هلال، رضوان، رمضان 2020) إلى موضوع استراتيجيات التعلم الخدمي ودوره الجوهرية في تحسين جودة التكوين الجامعي وتحضير الطلبة لمقتضيات عالم الشغل، وركزت هذه الأبحاث بشكل خاص على تحليل الفجوة القائمة بين المخرجات الأكاديمية والمهارات المطلوبة في سوق العمل. كما كان للمؤسسات الأكاديمية الجزائرية نصيب من هذا الاهتمام، حيث سعت دراسات جزائرية منها دراسة (نعيجة ومعزوزي، 2020) إلى تقييم مدى استجابة مخرجات التعليم العالي فيما لمتطلبات المؤسسات المحلية. انطلاقاً من النتائج التي أكدت على أولوية هذا التوجه، تبرز الحاجة إلى تقييم مدى تطبيق هذه الاستراتيجيات في السياق المحلي لجامعة العربي بن مهيدي.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من الإدراك العام لأهمية هذا الدور التكاملي، يواجه الواقع تحديات كبيرة تتمثل في الفجوة الواسعة بين التكوين الأكاديمي والاحتياجات الفعلية لسوق العمل. هذه الفجوة تشير إلى ضعف في تبنى وتفعيل الاستراتيجيات التعليمية الحديثة، وفي مقدمتها استراتيجيات التعلم الخدمي، كأداة منهجية

لضمان مواءمة الكفاءات المكتسبة مع المتطلبات المتغيرة. وبناء على ذلك، تتركز إشكالية هذه الدراسة في محاولة تقييم واقع تطبيق هذه الإستراتيجية ضمن البيئة الجامعية المحلية، وتحديدًا في جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، لاستكشاف مدى مساهمتها الفعلية في تحضير الطلبة وتمكينهم من الاندماج المهني الناجح.

ويمكن تلخيص التساؤل الرئيسي للدراسة فيما يلي :

ما مدى تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي في جامعة العربي بن مهيدي لتحضير الطلبة لعالم الشغل؟
تتفرع من هذا التساؤل تساؤلات فرعية:

- ما مدى مساهمة الأستاذ الجامعي في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي داخل الجامعة بما يخدم تحضير الطلبة لعالم الشغل.
- ما مدى وعي الطلبة واستفادتهم من إعلام الجامعة حول استراتيجيات التعلم الخدمي المرتبطة بالتحضير لعالم الشغل؟
- إلى أي مدى تتضمن البرامج التعليمية عناصر من استراتيجيات التعلم الخدمي تساعد على تحضير الطلبة لعالم الشغل.

1. الفرضية الرئيسية للدراسة :

تطبق جامعة العربي بن مهيدي استراتيجيات التعلم الخدمي بدرجة ضعيفة في تحضير الطلبة لعالم الشغل.

1.1 الفرضية الفرعية الأولى:

يسهم الأستاذ الجامعي بدرجة ضعيفة في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي داخل الجامعة بما يخدم تحضير الطلبة لعالم الشغل.

1.3 الأهداف الفرعية للدراسة :

- التعرف على مدى مساهمة الأستاذ الجامعي في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي للمساهمة في تحضير الطلبة لعالم الشغل.
- رصد مدى إعلام الطلبة بمفاهيم واستراتيجيات التعلم الخدمي، وأثر ذلك على تحضيرهم لعالم الشغل.
- تحليل مدى تضمين البرامج التعليمية لمكونات ومقاييس ترتبط باستراتيجيات التعلم الخدمي وتخدم مطلب تحضير الطلبة لعالم الشغل.

1 الفرضية الفرعية الثانية :

يتم إعلام الطلبة بدرجة ضعيفة حول فرص ومفاهيم استراتيجيات التعلم الخدمي وأهميته في إعدادهم لعالم الشغل.

3.1 الفرضية الفرعية الثالثة:

تتضمن البرامج التعليمية بدرجة ضعيفة مكونات مرتبطة باستراتيجيات التعلم الخدمي تساعد في تحضير

الطلبة لعالم الشغل.

1. أهداف وأهمية الدراسة:

1.2 الهدف الرئيسي للدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى تطبيق جامعة العربي بن مهيدي لاستراتيجيات التعلم الخدمي في تحضير الطلبة لعالم الشغل، من خلال تحليل أدوار كل من الأستاذ الجامعي، مستوى إعلام الطلبة بهذه الاستراتيجيات، ومحتوى البرامج التعليمية.

1.2 الأهداف الفرعية للدراسة :

• التعرف على مدى مساهمة الأستاذ الجامعي في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي للمساهمة في تحضير الطلبة لعالم الشغل.

• رصد مدى إعلام الطلبة بمفاهيم واستراتيجيات التعلم الخدمي، وأثر ذلك على تحضيرهم لعالم الشغل.

• تحليل مدى تضمين البرامج التعليمية لمكونات ومقاييس ترتبط باستراتيجيات التعلم الخدمي وتخدم مطلب تحضير الطلبة لعالم الشغل.

3.2 أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من تركيزها على فئة إستراتيجية ومؤثرة في حاضر المجتمع ومستقبله، وهي فئة الطلبة الجامعيين الذين يمثلون القوة المحركة لعملية التنمية في مختلف أبعادها. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها وخصوصيتها من خلال تسليط الضوء على المحاور الآتية:

- دور الأستاذ الجامعي في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي وتفعيلها.
- إعلام الطلبة وتوعيتهم بفرص ومفاهيم استراتيجيات التعلم الخدمي، وأهميتها القصوى في إعدادهم لسوق العمل.

مدى تغطية البرامج التكوينية المعتمدة في الجامعة الجزائرية لاستراتيجيات التعلم الخدمي،

الذي يهدف في جوهره إلى ضمان تحضير الطلبة وتمكينهم من الاندماج في عالم الشغل.

حيث تسعى الدراسة إلى استكشاف مدى نجاح الجامعة في أداء رسالتها الثالثة، وهي خدمة المجتمع، من خلال إعداد خريجين يمتلكون كفاءات مهنية ومهارات حياتية تتماشى مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية الراهنة. وبالتالي فإن الدراسة تلامس جوهر العلاقة بين التكوين الأكاديمي الجامعي وواقع الاندماج المهني والاجتماعي للطلبة بعد التخرج.

وتمثل هذه الدراسة مساهمة علمية في تشخيص واقع التعلم الجامعي من حيث فاعلية استراتيجياته، لا سيما استراتيجيات التعلم الخدمي، باعتبارها أداة تربوية حديثة تدمج بين التعلم النظري والممارسة التطبيقية في سياقات حياتية حقيقية. ومن هنا، فإن نتائج الدراسة قد تفيد صناع القرار التربوي، وإدارات الجامعات، والأساتذة، في تحسين جودة التكوين الجامعي، وتعزيز قابلية توظيف الخريجين،

ورفع كفاءة مساهمة الجامعة في التنمية الوطنية الشاملة.

2. متغيرات الدراسة:

1.2 مفهوم استراتيجيات التعلم الخدمي:

أولا- اصطلاحا :

هي نموذج تعليمي وتعليمي يقوم على دمج خدمة المجتمع الهادفة مع الدراسة الأكاديمية، وذلك بهدف إثراء خبرات التعلم لدى الطلبة، وتنمية وعيهم بالمسؤولية المدنية والاجتماعية، وفي الوقت ذاته تلبية احتياجات المجتمع الضرورية والحقيقية. (بهجات، الجندي، عوض، ومحمود، 2018).

ثانيا- إجرائيا :

تعرف استراتيجيات التعلم الخدمي في دراستنا على أنها مجموعة الأساليب والممارسات التعليمية التطبيقية المنظمة، التي تتبناها المؤسسات الجامعية، والتي تدمج بين العمل الخدمي المجتمعي الهادف وبين المحتوى الأكاديمي للمقررات الدراسية، والتي يتم قياس مدى تطبيقها من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على أبعاد المقياس الثلاثة التي تركز على:

• مساهمة الأستاذ الجامعي في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي.

• مدى وعي الطلبة واستفادتهم من إعلام الجامعة حول استراتيجيات التعلم الخدمي.

• تضمين عناصر استراتيجيات التعلم الخدمي في البرامج التعليمية.

والتي تهدف في النهاية إلى تنمية الكفاءات المهنية لدى الطلبة وتحضيرهم للاندماج الفعال في سوق العمل.

2.3 مفهوم جودة التكوين الجامعي:

أولا- اصطلاحا :

تعرف جودة التكوين الجامعي على أنها درجة تلبية المؤسسة الجامعية لمجموعة متكاملة من الخصائص والمتطلبات والمعايير المتفق عليها، سواء كانت تلك المعايير وطنية للاعتماد الأكاديمي أو معايير دولية لنظم إدارة الجودة، مثل مواصفات الأيزو (ISO)، في جميع وظائفها وأنشطتها الرئيسية.

وتقاس هذه الجودة من خلال شموليتها لجوانب النظام التعليمي الثلاثة:

• جودة المدخلات: الكفاءة العلمية للأساتذة، ملائمة المناهج، كفاءة الطلبة المقبولين، وجودة البنية التحتية والمرافق.

• جودة العمليات التعليمية: فعالية طرائق التدريس، دقة أنظمة التقويم، واستخدام التكنولوجيا.

• جودة المخرجات: امتلاك الخريجين للكفاءات والمعارف والمهارات المطلوبة لسوق العمل.

بحيث يضمن هذا التوافق تحقيق الرضا الشامل لجميع الأطراف المستفيدة (الطلاب، سوق العمل، والمجتمع)، ويسهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة التعليمية بكفاءة وفعالية. (عجال، 2008)

ثانيا- إجرائيا :

يعرف مصطلح "جودة التكوين الجامعي في هذه الدراسة بأنه درجة فعالية البيئة التعليمية في جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- في تحقيق متطلبات التكوين المتكامل والملائم لعالم الشغل، ويتم قياسها من خلال رصد مدى تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي داخل الكلية، والتي تظهر في الأبعاد التالية التي قيست عبر المقياس:

- مدى مساهمة الأستاذ الجامعي في إدماج استراتيجيات التعلم الخدمي وتفعيلها.
- مدى تضمين البرامج التعليمية لمكونات تطبيقية ترتبط باستراتيجيات التعلم الخدمي وتطوير الكفاءات المهنية.
- مستوى الوعي والاستفادة لدى الطلبة من أنشطة الجامعة وإعلامها حول استراتيجيات التعلم الخدمي كجزء من الإعداد المهني لعالم الشغل.

ويستدل على هذه الجودة من خلال استجابات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة التي تعكس هذه الأبعاد، باعتبارها مؤشرا على مدى نجاح المؤسسة في تحضير الطلبة للاندماج في عالم الشغل.

2.3 مفهوم تحضير الطلبة لعالم الشغل :

أولاً- اصطلاحاً :

هي عملية شاملة ومخططة تهدف إلى تزويد الطالب الجامعي بمزيج متكامل من المعارف والمهارات والكفاءات والاتجاهات المهنية المطلوبة والضرورية للانتقال بنجاح من البيئة الأكاديمية إلى بيئة العمل الحقيقية، والقدرة على التكيف مع متطلبات سوق الشغل المتغيرة والمنافسة فيه. ويتجاوز هذا التحضير الجانب الأكاديمي النظري ليشمل تطوير المهارات العملية والاجتماعية والشخصية، مثل القيادة، والعمل الجماعي، والتفكير النقدي، وحل المشكلات، والمسؤولية المهنية. (العنزي، 2020)

ثانياً- إجرائياً :

يعرف مصطلح "تحضير الطلبة لعالم الشغل" إجرائياً في هذه الدراسة بأنه: درجة اكتساب الطلبة في جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي- لمجموعة محددة من الكفاءات والمهارات المهنية التي تعزز جاهزيتهم للاندماج في عالم الشغل، ويقاس هذا التحضير بشكل غير مباشر من خلال رصد مدى فاعلية تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي، والتي تعتبر في هذه الدراسة المؤشر الرئيسي لتمكين الطلبة من اكتساب المعارف التطبيقية والخبرة العملية، والوعي بالاحتياجات الفعلية لعالم الشغل والمؤسسات ويتم تحديد مستوى هذا التحضير استناداً إلى النتائج الإحصائية التي تعبر عن مدى تأثير الأبعاد الثلاثة للتعلم الخدمي (دور الأستاذ، وعي الطلبة من خلال الإعلام، التضمين في البرامج) على تحسين جودة التكوين، ومن ثم تحضيرهم لعالم الشغل.

3. استراتيجيات التعلم الخدمي:

يعد التعلم الخدمي (Service Learning) منهجاً تربوياً يجمع بين الأهداف التعليمية وخدمة المجتمع

بطريقة متكاملة، حيث يشرك الطلبة في أنشطة موجهة تهدف إلى تلبية احتياجات المجتمع، ضمن إطار أكاديمي منظم يساهم في تطوير معارفهم ومهاراتهم وقيمهم المدنية. ويعرف "أندرو" (Andrew, 1996) "التعلم الخدمي بأنه "طريقة لتعلم المواطنة، والتفكير التأملي النقدي، ومهارات الحياة، عبر دمج أنشطة خدمة المجتمع ضمن سياق تعليمي واضح يربط النظرية بالممارسة". ويؤكد أن هذا النمط من التعلم لا يعد مجرد نشاط تطوعي أو خدمة مجتمعية تقليدية، بل هو جزء أساسي من التجربة الأكاديمية المتكاملة.

من جهته، يوضح "توماس" (Thomas, 1996) "أن استراتيجيات التعلم الخدمي يتطلب معايير دقيقة في اختيار مواقع الخدمة والشركاء المجتمعيين، مع تحديد واضح للأهداف الأكاديمية والمدنية التي يسعى الطلبة لتحقيقها من خلال مشاركتهم في هذه الأنشطة. ويرى أن الخدمة "يجب أن تكون مع المجتمع، وليست فقط له أو فيه"، أي أنها تقوم على مبدأ الشراكة لا الرعاية، وتصمم لتعود بالنفع المتبادل على كل من الطالب والمجتمع.

وقد ظهرت جذور هذا التوجه منذ عهد الفيلسوف "جون ديوي" والمربية "هيلدا تابا"، اللذين ناديا بضرورة ربط المدرسة بالمجتمع، مؤكدين أن التعلم يصبح أكثر فعالية حين يبنى على واقع الطالب ومحيطه الاجتماعي. ومع نهاية القرن التاسع عشر، بدأ مصطلح "التعلم الخدمي" يكتسب أهمية نظرية وتطبيقية، خاصة بعد اتضاح أثره في تطوير المهارات الفكرية والاجتماعية لدى الطلبة، وتحفيزهم على الإسهام في حل مشكلات مجتمعاتهم المحلية. (Hatcher, 1995)

إن استراتيجيات التعلم الخدمي، كما تطرحها المؤسسات التعليمية المعاصرة، تعد مدخلا بيداغوجيا متكاملًا يسعى إلى دمج البعد الأكاديمي بالبعد المجتمعي، مع التركيز على بناء كفاءات مهنية وحياتية مثل: التفكير النقدي، العمل الجماعي، التواصل، وحل المشكلات. (Eyler & Giles, 1999) وبالتالي، فإن استراتيجيات التعلم الخدمي تساهم في تحقيق أهداف تعليمية أعمق وأكثر ارتباطًا بواقع الحياة والعمل، مما يعزز من قابلية تشغيل الطلبة (Employability) في عالم الشغل المتغير.

ومن هذا المنطلق، تصبح الجامعة اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالانفتاح على محيطها المجتمعي والاقتصادي، وجعل استراتيجيات التعلم الخدمي جزءًا أساسيًا من سياساتها البيداغوجية. وهذا يقتضي تطوير مقاربة شاملة تشمل ما يلي:

1. مراجعة برامج التكوين من حيث المحتوى والمخرجات، بحيث تدمج فيها مشاريع ذات بعد خدمي ومجتمعي تكسب الطلبة مهارات واقعية مرتبطة بتخصصاتهم. (Bringle & Hatcher, 2002)
2. إعادة هيكلة التكوين الجامعي لتنظيمه على أساس التكامل بين التعلم الأكاديمي والتجربة الميدانية، وذلك من خلال وحدات دراسية تعتمد على الشراكة مع المجتمع.
3. تكوين الأساتذة الجامعيين على مفاهيم استراتيجيات التعلم الخدمي وأساليبها، مع دعمهم ببرامج تطوير مهني مستمر تمكنهم من تصميم وتنفيذ وحدات تعلم قائمة على الخدمة. (Butin, 2010)

4. تعزيز أدوار مصالح الإعلام ومرافقة الطلبة من خلال تفعيل مراكز التوجيه والإرشاد التي تلعب دور الوسيط بين الجامعة والمحيط الخارجي، وتساعد الطلبة على فهم أهمية المشاركة المجتمعية في تكوينهم المهني.

5. إعادة النظر في طرق تقييم التكوين الجامعي بحيث تشمل، إلى جانب التقييم المعرفي، معايير لقياس مدى اكتساب الطلبة للمهارات الحياتية والاجتماعية الناتجة عن مشاركتهم في مشاريع استراتيجيات التعلم الخدمي.

6. اعتماد التكوين المتواصل كأساس لتحسين الكفاءة التربوية على مستوى جميع المتدخلين في العملية التعليمية، مع إشراك المجتمع المدني والاقتصادي في تصميم المشاريع التكوينية. وفي ضوء هذه المعطيات، يتضح أن استراتيجيات التعلم الخدمي لا تمثل فقط خيارا بيداغوجيا مبتكرا، بل ضرورة استراتيجية تسهم في جسر الهوة بين التعليم وعالم الشغل، وتهيئة الطلبة ليكونوا فاعلين ومنتجين في مجتمعاتهم.

4. استراتيجيات تحضير الطلبة لعالم الشغل:

1.5 على مستوى برامج التكوين (المحتوى) يعد تحديث برامج التكوين أحد أهم محاور إصلاح التعليم العالي في سبيل تحسين جاهزية الطلبة لعالم الشغل. ويمكن اعتماد استراتيجيتين أساسيتين: -أولا: التركيز على الكفاءات الشخصية والاجتماعية والمهنية، والتي تعرف بـ "الكفاءات المفيدة للعمل" (Compétences utiles au travail) وتشمل هذه الكفاءات مهارات التفكير النقدي، والتواصل، والتكيف، وروح المبادرة، وغيرها. وقد أكدت تقارير دولية، مثل تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2001)، على أهمية إدماج هذه الكفاءات ضمن البرامج الأكاديمية. من بين أهم هذه الكفاءات:

-القدرة على التحليل وحل المشكلات العملية.

-التواصل الفعال والعمل الجماعي.

-الاستقلالية في العمل وتحمل المسؤولية.

-التكيف مع التغيرات المتسارعة في عالم الشغل.

-الاستخدام الكفء لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

-روح المبادرة والابتكار.

-التعلم الذاتي والمستمر (lifelong learning).

-ثانيا: إشراك الفاعلين المهنيين في تصميم البرامج وتحديثها، بما يضمن مواءمتها مع متطلبات عالم الشغل، ويعزز من قابلية تشغيل الخريجين (employabilité). ويرى كل من (Yorke & Knight, 2006) أن الشراكة بين الجامعة وعالم الشغل عنصر أساسي لضمان مواءمة مخرجات التعليم العالي مع

التحديات الاقتصادية الحديثة .

2.5. على مستوى تنظيم وهيكله التكوين الجامعي: إن إعادة تنظيم التكوين الجامعي على نحو يتيح للطلبة فرص الاحتكاك المباشر بالحياة المهنية، تمثل استراتيجية فعالة لجسر الفجوة بين الجامعة وعالم الشغل. ويتم ذلك من خلال:

- إدراج التدريبات الميدانية (Stages pratiques) ضمن المسارات الدراسية، على أن تصاحب هذه التدريبات بعملية إشراف ثنائية (من طرف الأساتذة والمشرفين المهنيين).
- إتاحة استعمال التكنولوجيا الحديثة للطلبة خلال التكوين، بما في ذلك المهارات الرقمية، نظراً لما لها من أثر مباشر في تحسين القدرة التوظيفية للطلبة. (UNESCO, 2022)

3.5. على مستوى هيئة التدريس (الأساتذة)

تشير العديد من الدراسات إلى أن نجاح أي إصلاح في التعليم العالي يعتمد بشكل كبير على كفاءة واحترافية هيئة التدريس. لذلك ينبغي:

- توفير فرص التكوين البيداغوجي المستمر للأساتذة، مما يمكنهم من تطوير أساليب تعليمية تتماشى مع متطلبات التعلم القائم على الكفاءات. (Butin, 2010)

• تشجيع الأساتذة الجامعيين على التفاعل مع عالم الشغل من خلال:

- إقامة علاقات تعاون مع المؤسسات الاقتصادية.

- إشراك المهنيين في التدريس الجامعي بصيغة جزئية. (enseignement à temps partiel)

- التعاون في تصميم وتقييم المناهج الدراسية.

4.5. على مستوى مصالح إعلام ومساعدة الطلبة

تشير الأبحاث الحديثة إلى أن فعالية تحضير الطلبة لعالم الشغل تعتمد أيضاً على وجود هياكل دعم وتوجيه داخل الجامعة. ويمكن التمييز بين:

- مصالح الإعلام والتوجيه والإرشاد داخل الكليات، والتي توفر للطلبة معلومات حول عالم الشغل، ومسارات الخريجين، وفرص التدريب والتوظيف.

• المراكز المهنية (Observatoires) ، وهي مؤسسات (وطنية أو جامعية) تعنى برصد وتحليل إدماج الخريجين في عالم الشغل. وتوفر هذه المراكز بيانات كمية وكيفية حول التجارب المهنية للخريجين، وتعد مصدراً مهماً لاتخاذ القرار على مستوى تطوير المناهج (Bouزيد, 2002)

5.5. على مستوى تقييم التكوين الجامعي:

أصبح من الضروري اعتماد أنظمة تقييم شاملة للتكوين الجامعي تقيس الجودة والفعالية والملاءمة مع متطلبات عالم الشغل. ويجب أن يشمل التقييم:

- جودة البرامج التعليمية.
- مدى فعالية الطرق البيداغوجية.

• توفر الوسائل التعليمية (مخابر، معدات، إعلام آلي...).

• آراء الطلبة والخريجين وأرباب العمل.

• دراسات تتبعية لمسارات الخريجين (tracer studies) ، التي تعد أداة أساسية لقياس نتائج التكوين ومدى

قابليته للتوظيف. (Schomburg, 2003)

6.5 على مستوى التكوين المتواصل:

مع التغيرات السريعة في المعرفة والتكنولوجيا، أصبح التكوين المستمر (Formation continue) ضرورة لضمان تكييف الخريجين مع متطلبات عالم الشغل المتجددة. ويندرج ذلك ضمن ما يعرف بـ التعلم مدى الحياة (Lifelong Learning) ، والذي توصي به المنظمات الدولية مثل UNESCO و European Commission. وتطالب هذه الجهات الجامعات بتطوير آليات تسمح للخريجين بالعودة للتكوين، من خلال:

• وحدات دراسية مرنة.

• شهادات مهنية قصيرة الأجل.

• تكوينات عن بعد موجهة للمهنيين.

وقد أكد تقرير (CEDEFOP 2018) أن المهارات المتجددة أصبحت شرطا أساسيا لاستمرارية التوظيف والنجاح المهني، مما يجعل من التكوين المتواصل محورا إستراتيجيا في إصلاح التعليم العالي.

5. واقع عالم الشغل في الجزائر وتحديات الاندماج المهني لخريجي الجامعة:

يعد عالم الشغل في الجزائر بيئة ديناميكية، لكنها تواجه تحديات بنيوية عميقة تتأثر بشكل مباشر بمتغيرات الاقتصاد الوطني، خصوصا الاعتماد الكبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي للدخل. وقد أدت هذه التبعية النفطية إلى هيمنة القطاع العام، الذي ظل لعقود يمثل القاطرة الرئيسية لامتصاص اليد العاملة. في المقابل، يبقى القطاع الخاص ضعيفا من حيث قدرته على التوظيف الواسع وتوفير فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية للخريجين، مما يحد من خلق بيئات عمل تنافسية ومبتكرة.

علاوة على ذلك، يواجه حاملو الشهادات الجامعية مشكلة البطالة التي تنجم عن عدم التوازن النوعي والكمي بين مخرجات الجامعة ومتطلبات عالم الشغل، حيث يوجد فائض كبير في أعداد الخريجين في العديد من التخصصات خاصة منها العلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية، مقابل عجز في الكفاءات المطلوبة بشدة. كما تفرض التوجهات الاقتصادية العالمية وخاصة تسارع التحول الرقمي، ضغوطا كبيرة على متطلبات الوظائف، مما يستلزم القدرة على استخدام الأدوات التكنولوجية المتقدمة والمهارات التحليلية كضرورة لا غنى عنها.

إن هذه الخصائص البنيوية تولد مجموعة من التحديات المباشرة التي تواجه خريج الجامعة الجزائري أثناء سعيه للاندماج في عالم الشغل. ويعد الطابع النظري الغالب على التكوين الجامعي التحدي الأبرز،

حيث يركز على الجانب المعرفي ويهمل المكون العملي المكثف، مما يترك الخريج بفجوة مهارات بين التكوين النظري ومتطلبات التطبيق المهني في الوظيفة. ويتفاقم هذا التحدي بسبب نقص الكفاءات العابرة (Soft Skills) التي أصبحت ذات أهمية قصوى لسوق العمل، مثل: التواصل الفعال، العمل الجماعي، وحل المشكلات المعقدة. ويقلل هذا النقص من جاهزية الخريج للمنافسة في بيئات العمل الحديثة.

ويضاف إلى ذلك، ضعف آليات التوجيه والربط بالمشروع المهني، إذ لا يجد الطالب الجامعي الدعم الكافي لتحديد مساره المستقبلي خلال سنوات التكوين. وغياب التوجيه المتخصص ينعكس سلباً على قدرة الطالب على ربط تخصصه بمساره الوظيفي المستقبلي. لذا، تؤكد تقارير ودراسات عديدة (تقارير حول فعالية مراكز التوجيه والإدماج المهني بالجامعات، مراجع أخرى...) على ضرورة إعادة النظر في الأساليب البيداغوجية المعتمدة لضمان تحقيق قابلية التوظيف (Employability) كهدف أساسي للعملية التعليمية، والعمل على تقريب التكوين الجامعي من متطلبات عالم الشغل. (زرزور، 2014)

6. إجراءات الدراسة الميدانية:

بنيت الدراسة على فرضية رئيسية إجرائية مفادها أن: جامعة العربي بن مهيدي تطبق استراتيجيات التعلم الخدمي بدرجة ضعيفة في إعداد طلبتها لعالم الشغل. وتهدف الدراسة إلى اختبار مدى صحة هذه الفرضية اعتماداً على آراء عينة من الطلبة، وتحليلها باستخدام أدوات إحصائية مناسبة.

1.7 منهج الدراسة:

يعتبر المنهج الركيزة الأساسية لأي محاولة علمية لدراسة موضوع من الموضوعات ولأن هذه الدراسة تهدف إلى معرفة درجة تطبيق الجامعة لاستراتيجيات التعلم الخدمي في إطار تحسين نوعية التكوين الجامعي من خلال تحضير الطلبة إلى عالم الشغل، تم الاعتماد على المنهج الوصفي لكونه المنهج الأكثر ملائمة لطبيعتها وأهدافها. حيث يتيح المنهج الوصفي وصف وتفسير الظاهرة كما هي قائمة في الواقع، وهو ما يتفق مع الهدف الأساسي للدراسة.

2-7 مجالات الدراسة:

1-2-7 المجال الزمني: أجريت الدراسة في الفترة الممتدة من 2025/01/12 إلى غاية 2025/05/29.

2-2-7 المجال المكاني: أجريت الدراسة على مستوى كلية العلوم الانسانية والاجتماعية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي.

3-2-7 المجال البشري :

1-3-2-7 مجتمع الدراسة: طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي والمقدر عددهم بـ 2285 طالباً وطالبة.

2-3-2-7 عينة الدراسة: تم اختيار أفراد عينة الدراسة باستخدام طريقة العينة العشوائية البسيطة، وتحديدًا عن طريق الجداول العشوائية، لضمان حصول كل فرد من أفراد مجتمع الدراسة الأصلي على نفس الفرصة للظهور في العينة، مما يعزز من تمثيلية العينة وإمكانية تعميم النتائج.

-**خصائص عينة الدراسة:** تم سحب العينة من قوائم طلبة كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية بجامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، وشملت جميع المستويات التعليمية والتخصصات المتاحة في الكلية وتتمثل خصائصها فيما يلي:

أولا- حجم العينة: بلغ عدد أفراد العينة (350) طالب وطالبة.

ثانيا- المستوى التعليمي: شملت العينة طلبة من السنة الأولى ليسانس السنة الثانية ليسانس السنة الثالثة ليسانس، وطلبة الماستر سنة أولى وسنة ثانية.

ثالثا- التخصصات: شملت العينة تخصصات الكلية المختلفة والمذكورة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (01) يمثل مختلف تخصصات كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي

الرقم	التخصص	الرقم	التخصص
01	اتصال	11	الإرشاد والتوجيه
02	إعلام	12	الأرطفونيا
03	تاريخ	13	علم الاجتماع
04	اتصال وعلاقات عامة	14	علم النفس التربوي
05	السمعي البصري	15	علم النفس العمل والتنظيم
06	تاريخ المغرب العربي المعاصر	16	علم النفس العيادي
07	صحافة مطبوعة وإلكترونية	17	علم النفس المدرسي
08	الاتصال الجماهيري والوسائط الجديدة	18	أمراض اللغة والتواصل
09	علم النفس العمل والتنظيم وتسيير الموارد البشرية	19	علم اجتماع تنظيم والعمل
10	علم النفس التربوي		

المصدر: الموقع الرسمي لجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-

-نسبة تمثيل العينة لمجتمع الدراسة بلغت نسبة تمثيل العينة البالغ عددها 350 طالب وطالبة حوالي 15.32% من إجمالي مجتمع الدراسة البالغ 2285 طالب وطالبة من كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

3.7 أداة الدراسة:

يهدف جمع البيانات من ميدان الدراسة، تم اعتماد الأداة الأكثر ملائمة لطبيعة المعلومات المطلوبة، والظروف المتاحة، والمنهج المعتمد، والأهداف المراد تحقيقها. وقد استخدمت الدراسة الحالية أداة

أساسية، وهي مقياس لقياس مدى تطبيق الجامعة لاستراتيجيات التعلم الخدمي في إطار تحسين جودة التكوين الجامعي، من خلال تحضير الطلبة للاندماج الفعال في عالم الشغل.

وقد تم تطبيق الدراسة ميدانيا على عينة عشوائية بسيطة من طلبة كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، باعتبارهم الفئة المستهدفة من مخرجات التكوين الجامعي ذات الصلة المباشرة بعالم الشغل والمجتمع.

رغم أن الإطار النظري تناول ستة محاور رئيسة تمثل أبعاد استراتيجيات التعلم الخدمي، فقد ركزت الدراسة الميدانية على ثلاثة محاور فقط، هي: (دور الأستاذ، إعلام الطلبة وتوجيههم، والبرامج التعليمية). ويعزى هذا التركيز إلى اعتبارات منهجية وعملية، أهمها:

-الحفاظ على تركيز أداة الدراسة وتفادي تشعبها، مما يضمن وضوح الأسئلة وسهولة تجاوب العينة معها.

-محدودية الزمن والإمكانات المتاحة لإنجاز الدراسة.

-اعتماد هذه المحاور الثلاثة كأكثر الأبعاد تأثيرا وأهمية بحسب ما أشارت إليه أدبيات سابقة في المجال.

وبالتالي، لا تهدف الدراسة إلى إقصاء المحاور الأخرى، وإنما تركها كمجال للبحث المستقبلي ضمن منظور تكاملي لاستراتيجيات التعلم الخدمي. وهذه المحاور هي:

-الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها على مستوى الأستاذ.

-الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها على مستوى إعلام ومساعدة الطلبة.

-الاستراتيجيات التي يجب مراعاتها على مستوى البرامج التكوينية.

ويتكون المقياس من ثلاثة (03) محاور المذكورة أعلاه، حيث يضم كل محور خمسة (05) بنود. وإجمالا يتكون المقياس من (15) بند، كل بند مرتبط بثلاث بدائل: (موافق بشدة، موافق، معارض)، والجدول الموالي يوضح توزيع البنود من المحاور الثلاث:

الجدول رقم (02): يوضح توزيع بنود المقياس

البنود	المحاور	الرقم
1,2,3,4,5	مدى تطبيق الاستراتيجيات على مستوى الأستاذ الجامعي.	01
6,7,8,9,10	مدى تطبيق الاستراتيجيات على إعلام ومساعدة الطلبة.	02
11,12,13,14,15	مدى تطبيق الاستراتيجيات على مستوى البرامج التكوينية.	03

المصدر: من إعداد الباحثة

3-1- الشروط السيكومترية لأداة الدراسة:

أولاً- الصدق: ومن أجل التأكد من مدى صدق المقياس اعتمدنا على صدق المحتوى. حيث تم تحكيمه من خلال عرضه على مجموعة من الأساتذة الجامعيين.

قمنا بحساب صدق المقياس باستخدام معادلة لوشي Lawshe ، بعد تطبيق المعادلة على مقياس الدراسة تحصلنا على النتائج التالية:

$$CVR= 0.85$$

بما أن قيمة الصدق في هذه الحالة أكبر من (0.350)، يمكننا القول بأن المقياس صادق.

ثانياً- الثبات: بعد توزيع المقياس على 30 طالبا تم حساب الثبات وفقا لمعادلة α كرونباخ Alpha de Cronbach (الاتساق الداخلي) باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS ، وتحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (03): يوضح قيمة ثبات المقياس

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre de question
0.711	15

معامل ألف كرونباخ في هذه الحالة يساوي (0.711) وهي نتيجة قريبة من (1)، ومنه فالمقياس ثباته مقبول، بحيث نستطيع الاعتماد عليه وتعميم نتائجه.

4-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

-الوسط الحسابي المرجح.

-الوسط الحسابي المرجح لكل بند.

-الوسط المرجح لكل محور.

-الوزن المثوي.

7. عرض ومناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

1.8 عرض نتائج الدراسة:

-المجالات الوسط المرجح

-درجة منخفضة [1-1.66]

-درجة متوسطة [1.67-2.32]

-درجة كبيرة [2.33-3]

التقدير اللفظي لقيم الوسط المرجح:

وهذا باستخراج المدى من خلال قيم البدائل وذلك للوصول إلى ضبط التقدير اللفظي لقيم

المجالات	الوسط المرجح
درجة منخفضة	[1.66-1]
درجة متوسطة	[2.32-1.67]
درجة كبيرة	[3-2.33]

الوسط المرجح وفق الآتي: 3-1=2 ويقسمة الناتج (قيمة المدى المقدر ب 2 على 3 بدائل بهذا يكون طول

الخلية هو: (0.66) ونلتزم بإضافة طول الخلية في كل مرة حتى نصل إلى أعلى حد للخلية والمتمثل في 3.

الجدول رقم (04): يوضح تقديرات الوسط المرجح.

المجالات	الوسط المرجح
درجة منخفضة	[1.66-1]
درجة متوسطة	[2.32-1.67]
درجة كبيرة	[3-2.33]

المصدر: من إعداد الباحثة

وفيما يلي عرض للنتائج الإجمالية لاستجابات الأفراد على البنود المتعلقة بالمقياس، والتي سوف يتم توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): يوضح نتائج استجابات الأفراد على بنود المقياس

البنود	موافق بشدة	موافق	معارض
1	% 8.33	% 83.33	% 8.33
2	% 41.66	% 16.66	% 41.66
3	% 8.33	% 75	% 16.66
4	% 83.33	% 16.66	% 00
5	% 8.33	% 8.33	% 83.33
6	% 50	% 25	% 25
7	% 50	% 25	% 25
8	%00	% 8.33	% 91.66
9	% 8.33	%00	% 91.66
10	% 16.66	%00	% 83.33
11	%00	%00	% 100
12	%00	%00	% 100
13	% 8.33	% 8.33	% 83.33
14	%00	%00	% 100
15	%00	%00	% 100

المصدر: من إعداد الباحثة

يعكس الجدول رقم (05) توزيعا لافتا لاستجابات الطلبة، حيث تتسم معظمها بالمعارضة تجاه البنود التي تقيس مدى تطبيق الجامعة لاستراتيجيات تحضير الطلبة لعالم الشغل، خاصة تلك المتعلقة بربط الجامعة بالمجتمع، وتحفيز الطلبة على تقديم خدمات مجتمعية، أو امتلاكهم لمؤهلات ميدانية تساعدكم على الاندماج في عالم الشغل.

إحدى النتائج البارزة في الجدول هي أن البنود ذات الطابع التطبيقي أو العملي، مثل (البند 5: يحفز الأساتذة الطلبة لتقديم خدمات للمجتمع و البند 8: تخصصك يدخل ضمن مشروعك المهني المستقبلي)، قد سجلت أعلى نسبة معارضة بين الطلبة. وهذا يشير بوضوح إلى ضعف في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي و الربط بالتطبيق المهني ضمن البيئة الجامعية. كما أن البنود التي تعكس البعد الاستراتيجي في التكوين، كربط المحتوى الجامعي باحتياجات المجتمع (البنود 11 إلى 15)، سجلت نسب معارضة كبيرة، ما يؤكد فرضية وجود فجوة هيكلية بين التكوين الجامعي ومتطلبات عالم الشغل، بل وانفصال شبه كامل بين المعرفة الأكاديمية والواقع المجتمعي.

في المقابل، نلاحظ أن البند الوحيد الذي حظي بنسبة قبول مرتفعة هو البند 4، الذي يشير إلى استعانة الأساتذة بأمثلة واقعية من المجتمع. إلا أن هذا البند يعبر عن محاولة سطحية أو جزئية لربط المعرفة بالسياق المجتمعي، لا ترقى إلى مستوى استراتيجيات تعليمية متكاملة تؤهل الطلبة لمتطلبات الشغل. يتضح أيضا من التوزيع العام للاستجابات، أن هناك فجوة واضحة بين مكونات التكوين الجامعي (المحتوى، الأستاذ، التوجيه) والبعد العملي للمهنة. فالطلبة لا يشعرون بوجود خطط حقيقية لإعدادهم المهني، كما لا يحظون بدعم في اختيار تخصصاتهم أو ربطها بمستقبلهم الوظيفي. هذه النتائج تبرز بوضوح محدودية حضور التعليم التطبيقي والتوجيهي في التجربة الجامعية الجزائرية، وتؤكد على أن التعليم لا يزال يتمركز حول المعرفة النظرية المجردة، دون دعم بممارسات ميدانية أو شراكات مع محيط العمل، وهو ما يفسر ارتفاع نسب البطالة في صفوف خريجي الجامعات.

خلاصة التحليل:

- هناك ميل عام للرفض، خاصة تجاه البنود ذات الطبيعة التطبيقية والمهنية.
 - غياب استراتيجيات واضحة لخدمة المجتمع أو التكوين العملي.
 - ضعف كبير في التوجيه والإرشاد الأكاديمي.
 - الحاجة ماسة إلى إصلاح المنظومة الجامعية لتعزيز البعد المهني للتكوين.
- بعدها تم حساب الوسط المرجح لكل بند من بنود المقياس تحصيلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:
- الجدول رقم (06): يوضح الأوساط المرجحة والأوزان المئوية لمقياس استراتيجيات تحضير الطلبة لعالم الشغل

الرقم	العبارة	الوسط المرجح	الوزن المنوي (%)
01	يسعى الأساتذة دوما لربط التعليم والتعلم بالمجتمع.	02	%66.67
02	يكلف الأساتذة المتعلمين بأعمال ميدانية تدخل في إطار خدمة المجتمع.	02	%66.67
03	يميل الأساتذة إلى طرق التدريس التفاعلي.	1.75	%58.33
04	يستعين الأساتذة بأمثلة واقعية من المجتمع.	2.83	%94.33
05	يحفز الأساتذة الطلبة لتقديم خدمات للمجتمع.	1.25	%41.67
06	تمت مراعات ميولك المهنية عند توجيهك.	2.25	%75
07	أنت راض عن التخصص الذي تدرس به.	2.25	%75
08	تخصصك الذي تدرس به يدخل ضمن مشروعك المهني المستقبلي.	1.08	%36
09	تحس أن ما تلقيته من دروس يؤهلك للولوج إلى عالم الشغل.	1.17	%39
10	تمتلك مؤهلات ميدانية لممارسة وظيفتك.	1.33	%44.33
11	هناك ربط بين احتياجات المجتمع والمحتوى المدرس في الجامعة.	1	%33.33
12	تسعى البرامج التكوينية الجامعية إلى تعزيز دور المتعلمين في خدمة المجتمع.	1	%33.33
13	تعزز الجامعة من خلال مختلف الدروس المقدمة روح المواطنة لدى الطلبة.	1.25	%41.67
14	تحفز الجامعة الجزائرية على المشاركة في اتخاذ القرار لدى المتعلمين.	1	%33.33
15	تعمل البرامج التكوينية الجامعية على توعية المتعلمين بضرورة المشاركة في فهم قضايا المجتمع.	1	%33.33
الدرجة الكلية		1.54	%51.47

المصدر: من إعداد الباحثة

يتبين من الجدول رقم (06) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة بلغ (1.54)، وهو ما يعادل وزنا مئويا قدره (51.47%). ووفقا لمقياس التقدير اللفظي المعتمد، تقع هذه القيمة ضمن الفئة "الدرجة

المنخفضة" [1 – 1.66]، مما يدل على ضعف تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي في تحضير الطلبة لعالم الشغل. كما تم حساب الوسط المرجح لكل محور من محاور المقياس والجدول الموالي يعرض النتائج الإجمالية لاستجابات الأفراد على محاور المقياس الذي يقيس درجة تطبيق الجامعة لاستراتيجيات التعلم الخدمي في إطار تحسين جودة التكوين الجامعي من خلال تحضير الطلبة إلى عالم الشغل:

الجدول رقم (07): يوضح نتائج استجابات الأفراد على محاور المقياس

المحاور	موافق بشدة	موافق	معارض
01	% 30	% 40	% 30
02	% 25	% 11.67	% 63.33
03	% 1.67	% 1.67	% 96.66

المصدر: من إعداد الباحثة

يظهر الجدول رقم (07) تباينا واضحا في توجهات الطلبة تجاه محاور المقياس الثلاثة، إلا أن القاسم المشترك بينها هو ضعف نسب التأييد القوي (موافق بشدة) وارتفاع نسب المعارضة، ما يعكس إدراكا عاما لدى الطلبة بعدم فاعلية الاستراتيجيات الجامعية الموجهة لتحضيرهم لعالم الشغل. فالمحور الأول المتعلق بدور الأستاذ الجامعي في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي، رغم تسجيله لنسبة أعلى نسبيا من "موافق" و"موافق بشدة"، إلا أن نسبة المعارضة تظل معتبرة، ما يشير إلى وجود تفاوت في أداء الأساتذة، حيث يمكن تفسير ذلك بوجود بعض المبادرات الفردية، لكن دون وجود سياسة مؤسسية واضحة أو ممارسات منهجية لتكريس استراتيجيات التعلم الخدمي في التدريس الجامعي. أما المحور الثاني، الخاص بإعلام ومرافقة الطلبة فقد شهد أعلى نسبة معارضة من بين المحاور، ما يعد مؤشرا خطيرا على ضعف منظومة التوجيه والإرشاد الجامعي. وغياب هذه المنظومة يترك الطالب دون دعم منهجي يمكنه من اتخاذ قرارات دراسية ومهنية مدروسة، كما يعكس قطيعة بين إدارة التكوين الجامعي وسيرورات التوظيف في عالم الشغل. ضعف هذه الوظيفة الحيوية يعد أحد الأسباب الجوهرية لفشل الربط بين التكوين والتشغيل.

المحور الثالث، المتعلق بالبرامج التكوينية سجل بدوره نسبة مرتفعة من المعارضة، وإن كانت أقل حدة من المحور الثاني، ما يعكس أن البرامج الدراسية تفتقر إلى مقومات الممارسة العملية والتطبيقية التي تعزز

من قابلية تشغيل الطلبة، خاصة في غياب فرص التدريب الميداني أو الربط مع بيئات العمل الحقيقية. من المهم الإشارة إلى أن ضعف نسب "موافق بشدة" في المحاور الثلاثة يعد بمثابة مؤشر نوعي على افتقار التجربة الجامعية لعنصر الإقناع والثقة من طرف المتعلمين، ويعكس عدم اقتناعهم بوجود ممارسات فعلية تهيئهم للمهنة والحياة العملية، بل يشعرون بكون التكوين الجامعي يتم في عزلة عن واقع السوق ومتطلباته.

-خلاصة التحليل:

- هناك إدراك جماعي بين الطلبة بغياب استراتيجيات واضحة لتحضيرهم لعالم الشغل.
 - ضعف شديد في محور التوجيه والإعلام، ما يشير إلى فجوة في الدعم المؤسسي.
 - الأداء المتفاوت للأساتذة لا يعوض غياب رؤية شاملة للتعليم الخدمي.
 - الحاجة ماسة لإعادة هيكلة البرامج الجامعية لتكون أكثر اتصالاً بالواقع المهني.
 - وبحساب الوسط المرجح لكل محور من المقياس توصلنا إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي:
- الجدول رقم (08): يوضح الأوساط المرجحة والأوزان المثوية لمحاور المقياس**

رقم المحور	الوسط المرجح	الوزن المثوي (%)
01	1.25	%41.67
02	1.12	%37.33
03	1.40	%46.67
الدرجة الكلية	1.25	%41.88

المصدر: من إعداد الباحثة

تظهر نتائج الجدول رقم (08) أن جميع المحاور الثلاثة التي يقيسها المقياس تقع ضمن المجال اللفظي "الدرجة المنخفضة"، مما يدل على ضعف عام في تطبيق استراتيجيات تحضير الطلبة لعالم الشغل داخل الجامعة. ومع ذلك، يلاحظ وجود فروقات نسبية بين المحاور، وهو ما يستدعي تفسيراً نوعياً لهذه النتائج. فالمحور المتعلق بـ"البرامج التكوينية" جاء في المرتبة الأولى من حيث الوسط المرجح والوزن المثوي، ما قد يعكس وجود بعض الجهود الجزئية أو التعديلات الشكلية في المناهج الدراسية، مثل إدراج مواضيع ذات صلة بالواقع المجتمعي أو تخصيص فقرات نظرية تتناول قضايا عالم الشغل. لكن هذه النتائج لا تعني بالضرورة فاعلية أو جدوى هذه البرامج، بل قد تعكس فقط تصورات عامة للطلبة بأن البرامج قد

تطورت نسبيا مقارنة بالمحاور الأخرى، دون أن يكون لذلك انعكاس حقيقي على التكوين المهني أو فرص التشغيل.

أما المحور الثاني، المرتبط بـ"إعلام ومرافقة الطلبة"، فقد جاء في المرتبة الأخيرة، وهو ما يعد مؤشرا خطيرا على ضعف قنوات التوجيه والإرشاد الأكاديمي والمهني، وهو جانب محوري في دعم قابلية التوظيف. تشير هذه النتيجة إلى أن الطلبة لا يتلقون المرافقة الكافية لا في اختيار تخصصاتهم ولا في ربطها بمسارات مهنية مستقبلية، مما يسهم في ضياع البوصلة المهنية لديهم ويضعف من حضور الرؤية المستقبلية في قراراتهم الأكاديمية.

فيما حل المحور المتعلق بـ"دور الأستاذ الجامعي" في المرتبة الثانية، وهو ما قد يفسر بوجود مبادرات فردية من بعض الأساتذة لمحاولة ربط المادة التعليمية بالسياق العملي، من خلال تقديم أمثلة واقعية أو تشجيع على النقاش، لكن هذه الجهود تبقى غير ممنهجة ولا تستند إلى استراتيجية مؤسسية واضحة لتكريس استراتيجيات التعلم الخدمي داخل العملية التعليمية.

ويفهم من هذه الفروقات أن الجهد الأكبر يبذل على مستوى "الورق" أي محتوى البرامج، دون أن يصاحبه تفعيل حقيقي داخل القاعات أو من خلال الدعم الخارجي للطلبة. وهو ما يكرس الفجوة بين ما هو منصوص عليه في الخطط البيداغوجية وبين ما يتم تطبيقه فعليا في الواقع الجامعي.

الخلاصة:

- الترتيب التصاعدي للمحاور لا يعكس تميزا فعليا، بل تفاوتاً في درجة الضعف.
- البرامج التكوينية قد تكون خضعت لتحسينات شكلية، لكنها تفتقر إلى التفعيل الميداني.
- ضعف "إعلام ومرافقة الطلبة" يكشف عن غياب سياسة مؤسسية للإرشاد المهني.
- الجهود الفردية من الأساتذة لا تكفي لتعويض غياب إطار تعليمي عملي ومندمج.

2-8 مناقشة وتفسير نتائج الدراسة:

تشير نتائج الدراسة، والتي عرضت في الجدول رقم (05)، بوضوح إلى أن جامعة العربي بن مهيدي تطبق استراتيجيات التعلم الخدمي لتحضير الطلبة لعالم الشغل بدرجة منخفضة. وهذا يتفق مع الفرضية الرئيسية التي نصت على ضعف تطبيق هذه الاستراتيجيات. تعكس استجابات الطلبة عبر محاور المقياس مستويات متدنية في جميع الجوانب، مما يؤكد غيابا ملموسا لاستراتيجيات فعالة تربي الطلاب لعالم الشغل.

عند تحليل الفرضيات الفرعية، يتضح أن دور الأستاذ الجامعي في تفعيل استراتيجيات التعلم الخدمي ضعيف، وهو ما يظهر من خلال انخفاض استجابات الطلبة تجاه مساهمة الأساتذة في ربط التعليم بالمجتمع والتطبيق العملي. إضافة إلى ذلك، يلاحظ أن وعي الطلبة واستفادتهم من إعلام الجامعة حول استراتيجيات التعلم الخدمي محدود، ما يعكس ضعف قنوات الإعلام والتواصل التي تؤهل الطلاب لفهم

أهمية هذا النمط من التعلم في تحضيرهم المهني. كما أن البرامج التعليمية تفتقر إلى مكونات تطبيقية ومواد تدعم تطوير الكفاءات المهنية، مما يؤكد فرضية ضعف تضمين استراتيجيات التعلم الخدمي في المناهج التكوينية.

تتسق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسات سابقة عديدة حول وجود فجوة واضحة بين التكوين الأكاديمي ومتطلبات عالم الشغل، لا سيما في السياق العربي. فعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أجراها (هلال، رضوان، رمضان (2020) أن الجامعات في بعض الدول العربية لا تواكب التغيرات المتسارعة في عالم الشغل، وهو ما يسهم في ضعف جاهزية الخريجين لولوج الحياة المهنية. ويدعم هذا الطرح ما توصلت إليه دراسة (نعيجة ومعزوزي، (2020 والتي أشارت إلى وجود فجوة كبيرة بين ما يقدمه التعليم الجامعي في الجزائر وبين احتياجات المؤسسات في السوق، خاصة فيما يتعلق بالمهارات العملية التي غالبا ما تكون غير متوافقة مع متطلبات الشركات.

وفي ضوء هذه الدراسات، يتضح أن هذه الفجوة ليست حالة خاصة بجامعة العربي بن مهيدي فقط، بل هي جزء من إشكالية أوسع تطال نظم التعليم العالي في العالم العربي، حيث يغلب الطابع النظري على البرامج الدراسية، ويغيب التكوين الميداني وبرامج التوجيه المهني الفعالة. وقد أدى هذا إلى تخرج طلاب يمتلكون معارف نظرية دون امتلاك المهارات التطبيقية التي يتطلبها عالم الشغل المعاصر.

تفسيرا لهذه الظاهرة، يمكن القول إن الجامعة الجزائرية تعاني من قطيعة مع المجتمع واحتياجاته العملية، ويرجع ذلك جزئيا إلى غياب ثقافة استراتيجيات التعلم الخدمي بين الأساتذة، الذين كثيرا ما يفتقرون إلى الخبرة العملية والمهنية، مما يجعل العملية التعليمية تظل محصورة في الإطار النظري. كما أن البرامج التكوينية الحالية تفتقر إلى أنشطة تطبيقية وميدانية تشجع على خدمة المجتمع، ولا توفر المعلومات الكافية حول مستجدات ومتطلبات عالم الشغل، بسبب غياب الدعم المؤسسي والمصالح المتخصصة التي يفترض أن تعنى بربط الطالب بالبيئة المهنية الواقعية.

وعليه، تؤكد نتائج الدراسة - مدعومة بما ورد في الأدبيات - الحاجة الملحة إلى تطوير آليات التكوين الجامعي في جامعة العربي بن مهيدي، وذلك من خلال:

- تعزيز دور الأستاذ الجامعي في إدماج استراتيجيات التعلم الخدمي وربط التعليم النظري بالتطبيق المجتمعي.

- تحسين قنوات الإعلام والتواصل مع الطلبة، بهدف رفع وعيهم بأهمية استراتيجيات التعلم الخدمي ودوره في إعدادهم المهني.

- إثراء البرامج التعليمية بمكونات تطبيقية ومهارات مهنية فعلية تواكب متطلبات عالم الشغل.

كل هذه الإجراءات مجتمعة من شأنها أن تسهم في تضيق الفجوة بين مخرجات الجامعة ومتطلبات عالم الشغل، وتعزز من دور الجامعة كمؤسسة منتجة للكفاءات المؤهلة لمواجهة التحديات المهنية الحديثة.

8. خاتمة:

انطلقت الدراسة من إشكالية شائعة تمس جميع المجتمعات بشكل عام، والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص، وهي مشكلة بطالة خريجي الجامعات. وقد سعت الدراسة إلى الربط بين هذه الظاهرة وبين أحد الحلول الفعالة المتمثلة في تعزيز تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي، وذلك في إطار تحسين جودة التكوين الجامعي وتحضير الطلبة بشكل أفضل للاندماج في عالم الشغل.

وتعد قابلية التشغيل (L'employabilité) من أبرز الأهداف التي يسعى نظام ضمان الجودة إلى تحقيقها، حيث يؤكد العديد من الباحثين على ضرورة تفعيل هذا المفهوم، من أجل إبراز الدور الحقيقي للجامعة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، وحتى السياسية للبلاد.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

كشفت نتائج الدراسة أن مستوى تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي في جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي - منخفض. كما توصلت الدراسة الحالية إلى أن دور الأستاذ الجامعي في تفعيل استراتيجيات التعلم الخدمي ضعيف. إضافة إلى ذلك، نقص وعي الطلبة ومحدودية استفادتهم من إعلام الجامعة حول استراتيجيات التعلم الخدمي، ما يعكس ضعف قنوات الإعلام والتواصل التي تؤهل الطلاب لفهم أهمية هذا النمط من التعلم في تحضيرهم المهني. وأن البرامج التعليمية تفتقر إلى مكونات تطبيقية ومواد تدعم تطوير الكفاءات المهنية. ما يشير إلى وجود فجوة بين الأهداف النظرية لهذه الاستراتيجيات ومستوى تجسيدها العملي داخل المؤسسة الجامعية.

-الاقتراحات: بناء على النتائج التي توصلت لها الدراسة يمكننا الخروج بمجموعة من الاقتراحات أهمها:

• تعزيز البرامج التكوينية: بالرغم من تحقيق البرامج التكوينية مستوى أعلى في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي مقارنة بالمجاور الأخرى، إلا أنه من الضروري تطوير محتواها بشكل أعمق لتعزيز تحضير الطلبة لعالم الشغل عبر دمج أنشطة تطبيقية وتدريبية ميدانية فعالة.

• تحسين إعلام ومساعدة الطلبة: يلاحظ ضعف في تطبيق الاستراتيجيات المتعلقة بإعلام الطلبة ومساعدتهم، مما يستدعي وضع خطة واضحة لتحسين قنوات التواصل وتقديم الدعم اللازم من خلال ورش عمل وندوات تعريفية مستمرة.

• تطوير أداء الأستاذ الجامعي: يحتاج الأستاذ الجامعي إلى دعم إضافي من خلال تنظيم برامج تدريبية وورش عمل تهدف إلى رفع كفاءتهم في تطبيق استراتيجيات التعلم الخدمي بفاعلية داخل العملية التعليمية.

9. قائمة المراجع:

أولا- المراجع باللغة العربية:

- (1) آل سالم، علي بن يحيى. (2016). خدمة المجتمع في الجامعات: الواقع والطموح. الرياض: دار الحضارة.
- (2) بهجات، رفعت، الجندي، نادرة، وعوض، محمد. (2018). استراتيجيات التعلم الخدمي: مفهومه،

- أهميته، أهدافه، خصائصه، أسسه. مجلة العلوم التربوية، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية، المجلد 36.
- (3) زرزور، أحمد. (2014). تقييم مساهمة الجامعة الجزائرية في تحضير الطلبة إلى عالم الشغل. مجلة دراسات نفسية، 5(9).
- (4) عجال، مسعودة. (2008). القيم التنظيمية وعلاقتها بجودة التعليم العالي، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، الجزائر.
- (5) العنزي، خالد. (2020). الشراكة المجتمعية بين الجامعات والقطاع الخاص: دراسة تحليلية. الرياض: مركز البحوث التربوية.
- (6) نعيجة، رضا، ومعزوزي، عتيقة. (2021). استجابة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات المؤسسات الجزائرية. مجلة الدراسات الاقتصادية، 32(5)، 200-218.
- (7) هلال، إسراء سامي عبد الهادي، رمضان، صلاح السيد عبد العزيز، ورضوان، حنان أحمد محمد. (2020). تجسير الفجوة بين مخرجات التعليم الجامعي المصري وعالم الشغل في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة: دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية، جامعة بنها، 31(124)، 688-724.

2-7 المراجع باللغة الأجنبية:

- 1) Andrew, F. (1996). Service-learning: A balanced approach to experiential education. In Expanding boundaries: Service and learning. Washington, DC: Corporation for National Service.
- 2) Bouzid, N. (2002). L'interface enseignement supérieur – monde du travail en Algérie : de quoi s'agit-il ? Les Cahiers du CREAD, (59/60), 127-153. <https://revue.cread.dz/index.php/les-cahiers-du-cread/article/view/552>
- 3) Bringle, R. G., & Hatcher, J. A. (2002). Campus—community partnerships: The terms of engagement. Journal of Social Issues, 58(3), 503—516.
- 4) Butin, D. W. (2010a). Service-learning in theory and practice: The future of community engagement in higher education. New York, NY: Palgrave Macmillan.
- 5) Butin, D. W. (2010b). The education dissertation: A guide for practitioner scholars. Thousand Oaks, CA: SAGE Publications.
- 6) CEDEFOP. (2018). Insights into skill shortages and skill mismatch: Learning from Cedefop's European skills and jobs survey. Luxembourg: Publications Office of the European Union. <https://www.cedefop.europa.eu>

- 7) Eyler, J., & Giles, D. E. (1999). Where's the learning in service-learning? San Francisco, CA: Jossey-Bass.
- 8) Hatcher, B. R. (1995). A service learning curriculum for faculty. The Michigan Journal of Community Service Learning, Fall.
- 9) OCDE. (2001). Analyse des politiques d'éducation : Enseignement et compétences. Paris: CERI, Centre pour la recherche et l'innovation dans l'enseignement supérieur.
- 10) Schomburg, H. (2003). Handbook for graduate tracer studies. Kassel: Centre for Research on Higher Education and Work, University of Kassel. <https://www.incher.uni-kassel.de>
- 11) Thomas, J. (1996). A practical guide to service learning. Washington, DC: Learning.
- 12) UNESCO. (2022). Reimagining our futures together: A new social contract for education. Paris: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization. <https://unesdoc.unesco.org>
- 13) Yorke, M., & Knight, P. T. (2006). Embedding employability into the curriculum. York: Higher Education Academy.